الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

03-01 أكتوبر 2025 أنقرة، تركيا

تقرير بشأن تنفيذ
برنامج عمل اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لفترة 2021-2025

1 خلفية

بموجب القرار رقم 1 الصادر عن الدورة الثانية عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، صممت أمانة اللجنة استبيانا لرصد "عملية تنفيذ برنامج عمل اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لفترة 2021-2025". وتم تعميم هذا الاستبيان على مكاتب الإحصاء الوطنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتاريخ 04 يونيو 2025. كما أرسلت رسالتين تذكيريتين عبر البريد الإلكتروني في 25 يوليو 2025 و 25 أغسطس 2025 إلى جميع مكاتب الإحصاء الوطنية لحثها على إرسال ردها على الاستبيان إلى أمانة اللجنة في الوقت المحدد. وتستند الأسئلة الواردة في الجزء (أ) من الاستبيان إلى مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة في برنامج العمل لفترة 2021-2025 (https://www.oicstatcom.org/strategic-vision.php). ولحدود 15 سبتمبر 2025، قدم 26 بلدا رده على الاستبيان بتعبئته إما جزئيا أو كليا. وهذه البلدان هي ألبانيا وأذربيجان والبحرين وبنغلاديش وبروناي والكاميرون وغينيا وإندونيسيا والعراق والأردن وكازاخستان والكويت وقيرغيزستان وماليزيا والمالديف ومالي وموزمبيق والنيجر وعمان وباكستان والسنغال وسيراليون وسورينام وتركيا والإمارات العربية المتحدة واليمن.

2 تنفيذ برنامج العمل لفترة 2021-2025

وتقدم الفقرات الموالية من التقرير موجزا للردود الواردة من الجهات المشاركة بخصوص الإجراءات الرئيسية تحت كل هدف استراتيجي وفق ما هو محدد في برنامج عمل اللجنة الإحصائية لفترة 2021-2025 وأيضا الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة بشأن الإجراءات الرئيسية المعنية.

المجال الاستراتيجي 1: تنسيق التعاون والعمل المشترك في مجال الإحصاءات
الهدف الاستراتيجي 1.1: تعزيز دور التنسيق الذي تضطلع به مكاتب الإحصاء الوطنية في إطار النظم الإحصائية الوطنية

لتقييم التقدم المحرز بخصوص هذا الهدف الاستراتيجي، تضمن الاستبيان استفسارا يتعلق بوجود استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات والإحصاءات الرسمية، ووجود مجالس إحصائية وطنية (أو أجهزة مماثلة) حيث تضطلع مكاتب الإحصاء الوطنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بدور التنسيق فيما بين باقي مكونات النظم الإحصائية الوطنية، وعدد الاجتماعات التشاورية وبرامج إشراك المستخدمين مع باقي مكونات النظم الإحصائية الوطنية.

ومن أصل 26 بلدا مشاركا في الاستبيان، أفاد 18 بلدا أن استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاءات في طور التنفيذ في الوقت الراهن. وأشار بلدان (2) إلى أنهما في طور تصميم الاستراتيجية أو في انتظار اعتمادها. وأفادت 3 بلدان أن مدة العمل باستراتيجيتها قد انتهت وليس ثمة خطط لصياغة استراتيجيات جديدة، فيما لم تقدم 3 بلدان أي رد على السؤال. فيما أفاد بلد واحد (1) أنه رغم صياغته لاستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات في 2010، إلا أنها لم تعتمد بعد. وأشارت جهة أخرى أنه لم يتم قط تخصيص ميزانية لتنفيذ استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات.

وفيما يتعلق بالأسئلة المرتبطة ببرنامج العمل الخاص بالإحصاءات الرسمية، أكدت 22 جهة مجيبة أنها تتوفر على برنامج مفصل للإحصاءات الرسمية، وأشارت جهتان (2) إلى أنها بصدد تصميم البرنامج أو في انتظار اعتماده. وأبرزت جهة مجيبة على الاستبيان أنها تنفذ برامج متنوعة يتم إعدادها في كل سنة مالية. وذكرت جهة أخرى أن برامجها السنوية جزء من خطط بعيدة المدى.

وبخصوص السؤال "ما مدى مواءمة الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات وبرامج العمل الخاصة بالإحصاءات الرسمية (الحالية أو المخطط لها) مع متطلبات إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة؟"، أكدت 10 جهات على مستوى عال جدا من المواءمة، وأفادت 11 جهة أن مستوى المواءمة لديها عال، فيما ذكرت 5 جهات أخرى أن هناك مواءمة فقط على مستوى بعض الأجزاء. وأفادت جهة مجيبة بـ"مواءمة متوسطة" أن العمل قائم من خلال التعاون مع المنسق الوطني لأهداف التنمية المستدامة المنضوي تحت مكتب رئيس الوزراء والانخراط الفعال لمكتب الإحصاء الوطني في أنشطة الفريق العامل المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في مجموعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN). وأشارت جهات مجيبة بـ "مواءمة عالية جدا" إلى أن الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات / برنامج العمل الخاص بالإحصاءات الرسمية يغطي 80% أو أكثر من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وأشارت جهة أخرى إلى أن مكتب الإحصاء الوطني في البلد يضطلع بدور جهة الاتصال بخصوص تطوير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة منذ 2016، باستخدام الإطار العالمي لمؤشرات التنمية المستدامة لتقييم تقدم البلد في البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. ويخطط مكتب الإحصاء الوطني لمواصلة تقييم مدى توفر المؤشرات والتعاون مع الوزارات والوكالات الوصية لسد الثغرات المتعلقة بالبيانات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

وبخصوص مسألة وجود مجلس إحصائي وطني أو جهاز مماثل حيث يمكن لمكتب الإحصاء الوطني الاضطلاع بدور المنسق فيما بين باقي مكونات النظام الإحصائي الوطني، أكدت 20 جهة مجيبة وجود هذا الجهاز في بلدانها، في حين أن 5 جهات أجابت بـ"لا".

وتعلق السؤال الأخير المخصص للهدف الاستراتيجي 1.1 بعدد الاجتماعات التشاورية و/أو برامج إشراك المستخدمين مع باقي مكونات النظم الإحصائية الوطنية لأعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي التي أجريت منذ أكتوبر 2024. وتباينت ردود الجهات الـ26 المجيبة على الاستبيان، بحيث تراوحت بين الإشارة إلى تنظيم اجتماعين سنويين دوريا، بالإضافة إلى اجتماعات استثنائية عند الاقتضاء، والإفادة بتنظيم أكثر من 100 اجتماع أو دورة.

الهدف الاستراتيجي 2.1: النهوض بالتعاون والتنسيق بين اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وباقي الجهات الوطنية والإقليمية والدولية الفاعلة في مجال إنتاج البيانات والإحصاءات

لرصد التقدم المحرز في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تضمن الاستبيان سؤالا بخصوص عدد مذكرات التفاهم، أو ما شابهها، المبرمة مع باقي مكونات النظام الإحصائي الوطني والجهات الإقليمية والدولية الفاعلة في مجال الإحصاءات، وعدد المشاريع الإحصائية المنظمة بالتعاون مع هذه الجهات وقيمتها المالية، وعدد الاجتماعات أو ورشات العمل المتعلقة بمجال الإحصاءات التي نظمتها الجهة المجيبة أو شاركت فيها سواء على مستوى منظمة التعاون الإسلامي أوالمستوى الدولي.

وقدمت 15 جهة مجيبة على الاستبيان بيانات عن عدد مذكرات التفاهم أو الاتفاقيات المماثلة التي أبرمتها مع باقي مكونات النظام الإحصائي منذ أكتوبر 2024، حيث تراوحت الأرقام بين 1 و 62 اتفاقا. كما أبلغت 24 جهة مجيبة على الاستبيان عن عدد مذكرات التفاهم أو ما شابهها من اتفاقيات التي أبرمتها مع جهات إقليمية ودولية معنية بمجال الإحصاءات، إذ تراوحت الأرقام بين 1 و 12 اتفاقية.

وبخصوص عدد المشاريع الإحصائية التي أجريت بالتعاون مع باقي مكونات النظام الإحصائي الوطني منذ أكتوبر 2024 وقيمتها المالية، تراوحت إجابات 7 جهات بين 2 و 10 مشاريع، وأعلى قيمة مالية من بين هذه المشاريع بلغت ما يقرب من 76.727.495 دولار أمريكي. وبالنسبة للمشاريع التي نفذت بالتعاون مع جهات إقليمية أو دولية معنية بالإحصاءات، فقد انحصرت ردود 10 جهات مجيبة على الاستبيان بين 1 و 5 مشاريع، بقيمة قصوى بلغت ما يناهز 90.000.000 دولار أمريكي.

الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

01-03 أكتوبر 2025 أنقرة، تركيا

وبخصوص السؤال المتعلق بعدد الاجتماعات أو ورشات العمل التي نظمتها أو شاركت فيها الجهة المجيبة على الاستبيان على مستوى منظمة التعاون الإسلامي منذ أكتوبر 2024، تراوحت إفادات 14 جهة بين 0 و 6 فعاليات. وأشارت إحدى الجهات المشاركة في الاستبيان إلى مساهمتها في عدد من أنشطة سيسرك، من خلال مشاركة خبرتها في نشاط حضوري (1) وثلاثة (3) أنشطة افتراضية في صيغة دورات تدريبية أو ندوات عبر الإنترنت أو اجتماعات، خلال الفترة الممتدة بين أكتوبر 2024 ويوليو 2025.

وبخصوص عدد الاجتماعات أو ورشات العمل المتعلقة بمجال الإحصاءات التي حضرتها الجهة المجيبة على الاستبيان على مستوى منظمة التعاون الإسلامي منذ أكتوبر 2024، أفادت 17 جهة حضور فعاليات من تنظيم سيسرك، وتراوح الإجابات بين 1 و 18 فعالية. وأشارت جهة مجيبة على الاستبيان أنها حضرت 13 نشاطا من تنظيم سيسرك بين أكتوبر 2024 ويوليو 2025. وبخصوص الفعاليات على المستوى الإقليمي أو الدولي، تراوح عدد الفعاليات التي تم الحضور فيها بين 2 و 80 فعالية، وتمثل ذلك في المشاركة في فعاليات من تنظيم كل من سيسرك، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD)، وبنك التنمية الآسيوي (ADB)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP)، ومعهد الأمم المتحدة الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ (SIAP)، ومنظمة العمل الدولية (ILO).

وتماشيا مع مؤشر الأداء الرئيسي للإجراء الرئيسي الأول في إطار الهدف الاستراتيجي 2.1، نظمت أمانة اللجنة الإحصائية للمنظمة "اجتماع المتابعة الخاص بالدورة الثالثة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي" على هامش الدورة السادسة والخمسين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وذلك في 05 مارس 2025. وحضر الاجتماع، إلى جانب ممثل البنك الإسلامي للتنمية، 30 مندوبا من مكاتب الإحصاء الوطنية من 18 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي. كما شاركت 3 منظمات دولية، ويتعلق الأمر بكل من المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (AITRS) والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB) والمركز الإحصائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC-STAT).

وناقش المشاركون في الاجتماع واتفقوا على تنفيذ القرارات الصادرة عن الدورة الثالثة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، وتشكيلة أعضاء المكتب وبنود جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية المقرر عقدها خلال فترة 01-03 أكتوبر 2025 في مقر سيسرك، أنقرة، الجمهورية التركية. وتواصلت أعمال اجتماع المتابعة بنقاش تفاعلي حول تعزيز التعاون الإحصائي والنهوض بجدول الأعمال اللجنة الإحصائية للمنظمة.

المجال الاستراتيجي 2: تنمية القدرات الإحصائية
الهدف الاستراتيجي 1.2: ضمان أن يكون تحديد الاحتياجات والقدرات الإحصائية للنظم الإحصائية الوطنية قائما على الأطر الدولية

لرصد التقدم المحرز في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تضمن الاستبيان سؤالا بخصوص ما إذا كانت الجهات المجيبة قد سلمت الاستبيان المتعلق ببرنامج بناء القدرات الإحصائية (StatCaB) لفترة السنتين 2024-2025. وأكدت 12 من أصل 26 جهة مشاركة أنها سلمت الاستبيان بعد تعبئته، في حين أن 4 جهات أفادت أنها في طور تعبئة الاستبيان في الوقت الراهن.

واستفسر الاستبيان أيضا بخصوص ما إذا كانت الجهات المجيبة على دراية بقائمة خبراء الإحصاء (ROSE)، التي يمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط: https://www.sesric.org/rose.php . وأجابت 12 جهة بـ "نعم" و 10 جهات بـ "لا". وبهذا الخصوص، تواصل الأمانة المتابعة مع مكاتب الإحصاء الوطنية من خلال رسائل عبر البريد الإلكتروني بغرض تقديم معلومات عن قائمة خبراء الإحصاء لتعزيز مستوى الوعي بالأدوات المتاحة.

الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

03-01 أكتوبر 2025 أنقرة، تركيا

ولتحقيق مؤشر الأداء الرئيسي المتعلق بالإجراء الرئيسي الأول في إطار الهدف الاستراتيجي 1.2، عممت أمانة اللجنة الإحصائية النسخة المنقحة لاستبيان برنامج بناء القدرات الإحصائية لفترة 2024-2025. وكان التنقيح بناء على التصنيف الجديد للأنشطة الإحصائية (CSA 2.0) ويضم الاستبيان قسما إضافيا بشأن تحديد الاحتياجات والقدرات المتعلقة بتطوير إطار مؤشرات السياحة الإسلامية، تماشيا مع الهدف 2.4 للرؤية الاستراتنيجية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2030 وبرنامج عمل اللجنة لفترة 2021-2025. وقد أرسل الاستبيان إلى مكاتب الإحصاء الوطنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتاريخ 31 مايو 2024. ولحدود 14 أكتوبر 2024، توصلت الأمانة بردود من مكاتب الإحصاء الوطنية من 20 بلدا عضوا في المنظمة. وللرفع من مستوى الاستجابة، أُرسلت عدة رسائل تذكير للبلدان التي لم يرد منها بعد ردا على الاستبيان لفترة السنتين 2024-2025. ومن المقرر تعميم الاستبيان الخاص ببرنامج بناء القدرات الإحصائية لفترة السنتين 2026-2027 في شهر أكتوبر 2025.

تم تجميع الردود الواردة بخصوص الوحدة المتعلقة بإطار مؤشرات السياحة الإسلامية، وستعرض وتناقش النتائج خلال اجتماع فريق الخبراء المقرر عقده في 05 نوفمبر 2025. وسيتم مشاركة مخرجات هذا الاجتماع مع أعضاء اللجنة الإحصائية للمنظمة لمزيد من الدراسة.

الهدف الاستراتيجي 2.2: تنفيذ أنشطة تنمية القدرات الإحصائية بناء على جداول الأعمال الإنمائية على صعيد منظمة التعاون الإسلامي وعلى الصعيد الدولي

لتقييم التقدم المحرز في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تضمن الاستبيان أسئلة تتعلق بعدد أنشطة تنمية القدرات التي استفاد منها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقيمتها المالية، وعدد أنشطة بناء القدرات التي قدمها واستفاد منها كل عضو في اللجنة الإحصائية للمنظمة، وما إذا كان أعضاء اللجنة على دراية بمستودع المواد المرجعية لبرنامج سيسرك لبناء القدرات الإحصائية، الذي يمكن الاطلاع عليه من خلال: www.oicstatcom.org/refmaterials.php .

وبالنسبة لعدد أنشطة تنمية القدرات التي استفاد منها أعضاء اللجنة منذ أكتوبر 2024، أفادت 17 جهة مجيبة على الاستبيان أنها شاركت في أنشطة من تنظيم سيسرك.

وبخصوص السؤال المتعلق بعدد الأنشطة التي شارك فيها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي خبراتهم مع باقي البلدان الأعضاء في المنظمة في إطار برنامج بناء القدرات الإحصائية منذ أكتوبر 2024، تراوحت الإجابات الواردة من 17 جهة بين 1 و 6 دورات تدريبية.

وفيما يتعلق بعدد الأنشطة التي استفاد منها أعضاء اللجنة الإحصائية في إطار برنامج بناء القدرات الإحصائية منذ أكتوبر 2024، أكدت 17 جهة استفادتها من عدد من الأنشطة، تراوحت الإجابات بين 1 و 13 نشاطا. وأجابت 16 جهة مجيبة على الاستبيان بـ "نعم" بخصوص السؤال المتعلق بمدى إحاطتها بمستودع المواد المرجعية لبرنامج سيسرك لبناء القدرات الإحصائية، فيما أجابت 7 جهات بـ "لا". وبعثت أمانة اللجنة الإحصائية رسائل عبر البريد الإلكتروني بغرض تقديم معلومات عن المستودع بالنسبة للجهات التي ليست على دراية به.

وبخصوص أنشطة الأمانة في إطار الإجراءات الرئيسية للهدف الاستراتيجي 2.2، فقد تم التخطيط لعدد من أنشطة بناء القدرات الإحصائية لعامي 2024 و 2025، ويشمل ذلك دورات تدريبية إحصائية وندوات وورشات عمل. بين تاريخ 16 أكتوبر 2024 و 30 سبتمبر 2025، أجرت الأمانة ما مجموعه 34 نشاطا إحصائيا، 17 منها دورات تدريبية إحصائية و 16 منها عبارة عن اجتماعات أو ورشات عمل دولية وندوة واحدة (1) عبر الإنترنت. وشارك في هذه الأنشطة تقريبا 1300 مشاركا من كل البلدان الـ 57 الأعضاء في المنظمة، وقدم محتوى هذه الأنشطة خبراء من 9 بلدان أعضاء في المنظمة واستفادت من دعم من خلال التعاون مع 20 منظمة دولية.

الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

01-03 أكتوبر 2025 أنقرة، تركيا

وفيما يتعلق بعدد أنشطة بناء القدرات الإحصائية التي نظمت بالتعاون مع منظمات إقليمية ودولية خلال الفترة نفسها، نظم سيسرك 20 نشاطا، شملت 10 اجتماعات دولية و 6 ورشات عمل، و 3 دورات تدريبية إحصائية وندوة واحدة (1) عبر الإنترنت. ونظمت هذه الأنشطة بالتعاون مع منظمات عدة: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (AITRS)، وصندوق النقد العربي (AMF)، ورابطة الدول المستقلة (CIS-STAT)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، والمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي (GCC-STAT)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)، والوكالة الدولية للطاقة (IEA)، والجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا (IIUM)، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB)، والجامعة الإسلامية للتكنولوجيا (IUT)، وجامعة الدول العربية (LAS)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (UNESCAP)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية (UN Water)، وشعبة الإحصاء في الأمم المتحدة (UNSD).

المجال الاستراتيجي 3: التحديث والابتكار في مجال الإحصاءات
الهدف الاستراتيجي 1.3: تحديث آليات الإدارة والأطر المؤسسية لتمكين النظم الإحصائية الوطنية من تلبية المتطلبات والفرص الناشئة في عالم البيانات المتطور باستمرار

لرصد التقدم المحرز في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تضمن الاستبيان أسئلة تتعلق بوجود قوانين إحصائية وأطر تنظيمية تتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (FPOS)، وإدراج مبادئ البيانات المفتوحة في العمليات الإحصائية لأعضاء اللجنة الإحصائية وباقي مكونات نظمهم الإحصائية الوطنية.

أجابت 24 جهة من أصل 26 جهة مجيبة على الاستبيان بـ "نعم" بخصوص توفرها على قوانين إحصائية وأطر تنظيمية متوافقة مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، فيما أجابت جهتان بـ "لا". وبالنسبة لإدماج مبادئ البيانات المفتوحة في العمليات الإحصائية، أجابت 15 جهة بـ"نعم"، و 8 بـ "جزئيا"، و جهتان (2) بـ "لا".

الهدف الاستراتيجي 2.3: تيسير عملية تطبيق أطر هيكلية إحصائية جديدة لتحسين عمليات إنتاج ونشر الإحصاءات

لتقييم التقدم المحرز في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، شمل الاستبيان سؤالا حول مدى تطبيق مؤسساتهم لمختلف الأطر الهيكلية الإحصائية.

وبالنسبة للنموذج العام لأنشطة المنظمات الإحصائية (GAMSO)، أكدت 5 جهات مجيبة أن مؤسساتها تنفذها إلى حد ما. وأفادت جهتان (2) أنهما لم تشرعا بعد في اعتماد النموذج، لكنهما تخططان لذلك. وأشارت جهتان (2) أنهما في مرحلة الشروع في اعتماد النموذج في مؤسستيهما. وذكرت جهة واحدة أنها تستخدم النموذج لكن ليس على أساس منتظم.

بخصوص تنفيذ النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية (GSBPM)، أكدت 12 جهة مجيبة أن عمليات إنتاجها وأطرها الهيكلية الإحصائية تطبق هذا النموذج، إما جزئيا أو كليا. وأشارت بعض الجهات المجيبة أنها تعتمد أحدث إصدار (الإصدار 5.1) وذلك بما يتماشى مع المعايير الدولية. وأشارت جهة واحدة أن مؤسستها تبذل جهودا لاعتماد النموذج ودراسة مسألة تطبيقه في سياق النظام الإحصائي الحالي. وذكرت جهة واحدة أنها تستخدم النموذج لكن ليس على أساس منتظم.

وبخصوص تنفيذ النموذج العام للمعلومات الإحصائية (GSIM)، أكدت 4 جهات تنفيذها لهذا النموذج جزئيا في عملياتها الإحصائية. وأفادت جهة واحدة (1) أنه بخصوص عملية إنتاج ونشر البيانات الإحصائية فقد تم تطوير نظام إدارة الإنتاج ونظام إدارة النشر بناء على معايير النموذج العام للمعلومات الإحصائية (GSIM).

وبخصوص تنفيذ الهيكل الموحد لإنتاج الإحصاءات (CSPA)، أكدت جهتان (2) فقط اعتمادهما الجزئي لهذا النموذج في عملياتهما الإحصائية. وأفادت إحدى الجهات المجيبة على الاستبيان بأن النموذج الهيكلي قد أثر على عملهم على مدى عقد من الزمن، ولا يزال العمل قائما لمزيد من التطوير لتوفير الخدمات الإحصائية. وأشارت جهة مشاركة (1) إلى أنهم يعتمدون على المعايير والتقارير الصادرة عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي بدلا من تطوير إطار عمل خاص بهم. وأفادت جهة أخرى إلى اتباعهم لنهج مزدوج، حيث تطبق سياسة نشر البيانات الرقمية المعتمدة أصلا، إلى جانب عملها بفعالية لمواءمة أطرها الإحصائية مع المعايير الدولية الناشئة من خلال استراتيجيتها الوطنية لتطوير الإحصاءات.

المجال الاستراتيجي 4: المعايير والتصنيفات الموحدة في مجال الإحصاءات

الهدف الاستراتيجي 1.4: تعزيز عملية مواءمة المفاهيم والتصنيفات والمنهجيات المستخدمة في أداء الأنشطة الإحصائية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التناغم على صعيد النظم الإحصائية

لرصد التقدم المحرز في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تضمن الاستبيان أسئلة حول عدد الدلائل التي يسترشد بها مجمعو الإحصاءات على الصعيد الوطني التي يتمثل دورها في موائمة المفاهيم والتصنيفات والمنهجيات الإحصائية مع المواصفات والمعايير المعمول بها على الصعيد الدولي، ووجود مستودعات عبر الإنترنت تضم هذه المواصفات والمعايير في النظم الإحصائية الوطنية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، ومستوى مشاركة أعضاء اللجنة الإحصائية للمنظمة في القرارات الرئيسية (الحاجة والمستوى والنطاق) في برامج المسح الدولية.

أفادت 19 جهة وجود أدلة خاصة بمجمعي البيانات، وقدمت الروابط الخاصة بالوثائق ذات الصلة. وتراوحت إجابات 11 جهة بين 1 و 40 كتيبا أو دليلا إرشاديا لمواءمة إنتاجها الإحصائي مع المواصفات والمعايير الإحصائية المعمول بها على الصعيد الدولي. وبخصوص توفر مستودعات عبر الإنترنت تضم هذه المواد، أجابت 14 جهة بـ"نعم" و 11 جهات بـ"لا".

وفيما يتعلق بمستوى المشاركة في القرارات الرئيسية بشأن برامج المسح الدولية، أجابت 3 جهات بـ "مرتفع جدا"، و 5 جهات بـ"مرتفع"، و 10 جهات بـ"متوسط"، في حين أجابت 3 جهات بـ"منخفض"، وجهتان (2) بـ"منخفض جدا". وأفادت الجهات المجيبة بمستوى مشاركة "مرتفع جدا" أن مشاركتها في برامج المسح الدولية يحصل بدرجات متفاوتة، وكذلك الأمر في الأدوار الاستراتيجية في برامج المسح الدولية التي تسهر عليها المنظمات الدولية والمنصات الإقليمية. وأشارت جهة أخرى إلى أن مشاركتها في المسوح الدولية تركز بشكل أكبر على تقديم الدعم الفني، مثل مراجعة الاستبيانات وقوائم العينات وخرائط المناطق للمسوح مثل المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS) والمسح الديموغرافي والصحي (DHS).

الهدف الاستراتيجي 2.4: السعي إلى تطوير منهجيات مشتركة لمؤشرات إحصائية مختارة خاصة بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

لتقييم التقدم المحرز في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تضمن الاستبيان أسئلة حول عدد مكونات النظم الإحصائية الوطنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تقدم تقاريرها عن منهجية المؤشرات المالية الإسلامية الاحترازية والهيكلية (PSIFIs) إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ووجود منهجيات وطنية لجمع وتصنيف ومعالجة ونشر بيانات السياحة الإسلامية.

بالنسبة للسؤال الأول، أكدت 7 جهات أن مؤسساتها تعمل على جمع وتصنيف البيانات المتعلقة بالمؤشرات المالية الإسلامية الاحترازية والهيكلية والإبلاغ عنها، فيما أجابت 16 جهة بـ"لا". وفيما يخص وجود منهجية وطنية خاصة ببيانات السياحة الإسلامية، أجابت جهة واحدة فقط بـ"نعم"، وأفادت جهتان أنهما تعملان حاليا على تطوير منهجية بهذا الخصوص، فيما أجابت 22 جهة بـ"لا".

الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

01-03 أكتوبر 2025 أنقرة، تركيا

ولتسهيل تنفيذ مؤشر الأداء الرئيسي ذي الصلة، تخطط أمانة اللجنة الإحصائية لتنظيم اجتماع لفريق الخبراء بشأن تطوير مؤشرات السياحة الإسلامية، وذلك في 05 نوفمبر 2025. وقد أدرجت الأمانة قسما خاصا بتطوير بيانات السياحة الإسلامية في استبيان برنامج بناء القدرات الإحصائية، وستكون النتائج المتوصل إليها أساسا للنقاش في الاجتماع الموالي لفريق الخبراء.

المجال الاستراتيجي 5: تحسين الجودة في مجال الإحصاءات
الهدف الاستراتيجي 1.5: تحسين مستوى إنتاج بيانات ذات جودة عالية ومتاحة للجميع وآنية ومتسمة بالموثوقية ومفصلة حسب جميع الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية بما يتماشى مع الخطط الإنمائية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي والمستوى الدولي.

لرصد التقدم المحرز في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تضمن الاستبيان سؤالا بخصوص عدد الأطر الوطنية لضمان الجودة التي تغطي كذلك المصادر غير التقليدية للبيانات في إطار تحقيق التنمية المستدامة، التي اعتمدها أو حدثها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

من أصل 26 جهة مجيبة على الاستبيان، أكدت 7 جهات أنها تنفذ في عملياتها الإحصائية إطارا وطنيا لضمان الجودة بناء على دليل الأمم المتحدة للأطر الوطنية لضمان الجودة (2019)، وإطارا لضمان الجودة استنادا إلى مبادئ المدونة الأوروبية للممارسات المتبعة في مجال الإحصاء، وإطارا إحصائيا لضمان الجودة وإصدار الشهادات (SQACF)، أو تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية (SDMX). وأبلغت جهتان (2) أنهما شرعتا في اعتماد استخدام مصادر البيانات غير التقليدية في تشريعاتهما الإحصائية.

وفي إطار هذا الهدف الاستراتيجي، نظمت أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) والمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي (GCC-STAT) والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (AITRS) ومعهد الإحصاء التركي (TurkStat)، ورشة عمل تدريبية حول "ضمان الجودة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي"، وذلك خلال فترة 01-03 يوليو 2025، في مقرسيسرك بأنقرة، الجمهورية التركية. وكانت الورشة فرصة لاجتماع مندوبين رفيعي المستوى ومن درجة خبراء فنيين من النظم الإحصائية الوطنية، وشكلت منبرا قيما لتبادل الدرايات والخبرات ومناقشة الخطوات الملموسة نحو تعزيز تنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة وآليات ضمان الجودة في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

الهدف الاستراتيجي 2.5: النهوض بقدرات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال استخدام السجلات الإدارية بغية إنتاج إحصاءات ذات جودة عالية وذات دور محوري في عملية رصد الخطط الإنمائية على مستوى المنظمة والمستوى الدولي

لتقييم التقدم المحرز في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تضمن الاستبيان أسئلة حول وجود أطر تنظيمية تمكن أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي من استخدام السجلات والبيانات الإدارية في العمليات الإحصائية، وعدد باقي مكونات النظام الإحصائي الوطني التي أدرجت السجلات والبيانات الإدارية في عملياتها الإحصائية، وقدر الأموال التي أنفقت لإنشاء أو صيانة البنية الأساسية والنهوض بقدرات الموارد البشرية لدمج السجلات الإدارية.

بالنسبة للسؤال الأول، أكدت 23 جهة مجيبة وجود أطر تنظيمية تمكن مؤسساتها من استخدام السجلات والبيانات الإدارية في عملياتها ذات الصلة، فيما أجابت جهتان (2) بـ"لا".

وبخصوص عدد باقي مكونات النظم الإحصائية الوطنية في بلدان الجهات المجيبة التي أدمجت السجلات والبيانات الإدارية في عملياتها الإحصائية، تراوحت الإجابات الواردة من 14 جهة بين 2 و 43 وزارة أو وكالة.

الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

03-01 أكتوبر 2025 أنقرة، تركيا

وبخصوص السؤال المتعلق بقدر الأموال التي أنفقت لإنشاء أو صيانة البنية التحتية والنهوض بقدرات الموارد البشرية، قدمت 8 جهات معلومات عن الموضوع. وأشارت إحدى الجهات إلى أن مؤسستها أنفقت ما يقدر بنحو 23.8 مليون دولار أمريكي.

وضمن الجهود المبذولة في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تخطط أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لتنظيم دورة تدريبية إحصائية حول "تعزيز استخدام البيانات الإدارية لإنتاج الإحصاءات الرسمية"، وذلك في الربع الأخير من عام 2025. وتهدف الدورة إلى تعزيز القدرات الفنية للخبراء من البلدان الأعضاء في المنظمة من حيث تسخير المصادر الإدارية للأغراض الإحصائية، مع التركيز على النهوض بمستوى الجودة والاتساق وقابلية المقارنة بما يتماشى مع الممارسات الدولية.